المنهج النقدي لمتون الأحاديث عند الإمام أبي جعفر الداودي
دراسة في نماذج مختارة من الأحاديث

ورقة بحث مقدّمة للملتقى الوطني, بكلية العلوم الإسلامية, جامعة باتنة, الموسوم بـ(الحديث وعلومه في الجزائر من الرصد التاريخي إلى التفعيل الحضاري).

المحور الثالث: قضايا الدرس الحديثي

د. محمد روابحية.

أستاذ محاضر أ, كلية العلوم الإسلامية, جامعة الجزائر

m.rouabhia@univ-alger.dz

0555147961

مقدّمة.

الحمد لله رب العالمين, والصلاة والسلام على سيّدنا محمّد, وعلى آله وصحبه أجمعين, وبعد؛ فهذه نماذج مختارة من تراث أبي جعفر أحمد بن نصر الداودي الجزائري (402هـ), رغبت منها بيان منزلة هذا الإمام العَلَم في علوم الحديث, وإسهاماته في أدقّ فنون هذا العلم؛ ليكون دالاّ على ما وراءه, وأن هذه البلاد كانت ولا تزال –بحمد الله– رائدة في جميع علوم الشريعة, مِثلُها مثل سائر بلاد الإسلام.

وقد جعلتُه في مطلبين, الأول منهما في ترجمة مختصرة لهذا الإمام, وقد قصرتها على بعض الإضافات التي خلت منها أوسع الدراسات التي تناولت هذا الإمام, والثاني منهما في ذِكر بعض النماذج المختارة من الأحاديث التي انتقد الإمام الداودي متونها, مع بيان وجه نظره في ذلك النقد, وعرضه على آراء غيره من أهل العلم بالحديث.

المطلب الأول: ترجمة الإمام الداودي[1].

هو أحمد بن نصر, أبو جعفر, الداودي, الأسدي, المسيلي أصلا, سكن أطرابلس الغرب, والقيروان, ثم تلمسان واستقر بها.

وقد أفاض الدكتور عبد العزيز دخان في ترجمته في موسوعته عن الإمام الداودي, ولا أرغب في تكرار ما جمعه ودوّنه, غير أني أسجّل بعض الملاحظات والإضافات على ما جمعه, فمنها:

---

(1) ينظر: فهرسة ابن خير (ص:123), ترتيب المدارك (102/7), تاريخ الإسلام (41/9), الديباج المذهب (165/1), نفحات النسرين والريحان (ص:71), شجرة النور الزكية (164/1), جمهرة تراجم الفقهاء المالكية (291/1), موسوعة الإمام الداودي (41/1).

1- أن نسبه الأسدي, والداودي لم يُبين لأي شيء نُسب إليهما! وفي المقابل احتفى بنسبته إلى المسيلة حتى دوّن صفحات في الكلام عنها!

والذي يظهر أن الأسدي نسبة إلى بني أسد بن خُزيمة بن مدركة بن الياس, وهي إحدى القبائل العربية التي نزلت المغرب في عهد الأغالبة التميميين[1].

وأما الداودي فهي نسبة تُذكر غالبا لمن انتسب لمذهب أهل الظاهر, وزعيمهم داود الظاهري, أو لأحد الأجداد, وقد ذكر الحافظ محمد بن طاهر المقدسي (507هـ) أن نسبة الداودي إما أن تكون نسبة لمذهب الداودية, أهل الظاهر, وزعيمه داود بن علي الظاهري, أو لأحد أجداده[2].

ولكني وقفت على نص فريد للإمام أبي عبد الله القرطبي (671هـ) يذكر فيه الإمام, فقال: (الداودي ثم المالكي)[3], وهذا نص صريح في انتسابه لمذهب أهل الظاهر أوّلا, ولعلّ ذلك هو السبب في بقاء النزعة الاجتهادية في اختياراته وآرائه الفقهية!

2- أن الأستاذ أنكر أن يكون الداودي سكن القيروان, واعترض على الدكتور حسين شواط في ذكره للداودي ضمن كتابه مدرسة الحديث بالقيروان, وهذا منه في غاية الغرابة! إذ إن الداودي سكن القيروان, بل طالت مدّته بها, ولعل أكثر حياته كانت فيها, حتى هجرها إلى تلمسان واستقرّ بها إلى حين وفاته.

والأدلة على ذلك كثيرة ومختلفة مبثوثة في كتب التراجم

فمنها ما ذُكر في تراجم الآخذين عنه, فقد جاء في ترجمة ابن الفرضي, عبد الله بن محمد بن يوسف بن نصر الأزدي, القرطبي, الحافظ، صاحب تاريخ علماء الأندلس: (وأخذ بالقيروان عن أبي محمد بن أبي زيدٍ الفقيه، وأبي جعفر أحمد بن دحمون، وأحمد بن نصر الداودي وغيرهم)[4].

وفي ترجمة عبد الرحمن بن سعيد بن جرج, أبو المطرف القرطبي: (وأخذ بالقيروان عن أبي الحسن القابسي، وأبي جعفر أحمد بن نصر الداودي وغيرهما)[5].

وفي ترجمة أحمد بن أيوب بن أبي الربيع الألبيري الواعظ: (ورحل إلى المشرق وحج ولقي أبا الحسن القابسي بالقيروان، وأحمد بن نصر الداودي وغيرهما)[6].

بل جاء نسبته إلى أهلها صراحة, ففي ترجمة عبد الرحمن بن محمد بن عيسى بن فطيس بن أصبغ بن

---

(1) ينظر: موسوعة القبائل العربية (617/3).

(2) ينظر: الأنساب المتفقة (ص:53, 191), الأنساب, للسمعاني (294/5).

(3) الجامع لأحكام القرآن (42/16).

(4) ينظر: الصلة (ص:246).

(5) ينظر: الصلة (ص:318).

(6) ينظر: الصلة (ص:53).

فطيس بن سليمان: (**وكتب إليه من أهل القيروان** أبو محمد بن أبي زيد الفقيه، وأبو جعفر أحمد بن نصر الداودي وغيرهما)[1].

وتلميذهُ وراويةُ كتبه مروان بن علي, أبو عبد الملك, الأسدي البوني, إنما صحبه بالقيروان, جاء في ترجمته: (ورحل إلى المشرق وأخذ عن أبي الحسن القابسي، وأبي جعفر أحمد بن نصر الداودي وصحبه مدة خمسة أعوام، وأخذ عنه معظم ما عنده من روايته وتواليفه)[2].

ومنها ما ذكره القاضي عياض ما وقع له في قصة مع ابن أبي زيد (386هـ) وابن التبان (371هـ), قال الداودي: (كان ابن التبّان إذا سئل عن غيره، هل يقول: هو مؤمن عند الله، أو يسكت. فكان يقول: هو مؤمن عند الله. وقال بقوله جماعة من علماء القيروان. وخالفه أبو محمد بن أبي زيد رحمه الله. وأنكر عليه ذلك. وقال: إنما يقول، إن كانت سريرتك، مثل علانيتك، فأنت مؤمن عند الله. وقال بمثل مقالته، أكثر علماء القيروان. ووقع بين الطائفتين في ذلك تهاجر، وتقاطع. قال الداودي: فكلّمنا ابن التبّان في ذلك، وقلت له: كيف نقطع على غيبة؟ فقال: فإن كانت سريرته مثل علانيته، كان كذلك. يقال هذا مؤمن في حكم الله تعالى، مثل قوله تعالى: " فإن علمتُموهنّ مؤمناتٍ فلا ترجعوهُنّ الى الكفّار ". فقال لي أبو محمد: ليس هذا أراد. فقلت: كذلك يقول)[3].

ومنها ما ذكره القاضي عياض أيضا في ترجمة القلانسي (359هـ): (قال الداودي: إنه ذَكر ذلك لابراهيم بن عبد الله القلانسي، فقال: لم يقل ابن عبدوس كذا. إنما قال: من لم يكن مؤمناً عند الله فهو عند الله كافر)[4]. والقلانسي من أهل القيروان, وهو من جملة شيوخه.

فهذه الشواهد كلها تقطع باستقرار الداودي في القيروان مدة طويلة, وحتما كان هذا الاستقرار بعد خروجه من أطرابلس الغرب, والتي أملى بها شرحه على الموطأ؛ لأن خروجه من القيروان بعد سيطرة العُبيديين عليها, ولا يمكن ذهابه إلى أطرابلس؛ لأنها تحت حكمهم أيضا, ولأجل ذلك توجّه إلى تلمسان حتى وافته المنية بها.

ولا يُتصوّر أصلا ألاّ يمكث الداودي بالقيروان ولو مدّة قليلة وهي قبلة العلماء آنذاك, وقريبة منه بمرمى حَجَر, وينتقل من أطرابلس إلى تلمسان ولا يعرّج عليها, وقد كانت عامرة بمن تشدّ إليه الرِّحال!

3- الذي يظهر مما جاء في ترجمة الداودي أنه لم يمكث بالمسيلة, وإن جاء فيها أن أصله منها كما قال القاضي عياض, فقد قال: (أصله من المسيلة، وقيل من بسكرة. كان بطرابلس وبها أملى كتابه في شرح الموطأ، ثم انتقل الى تلمسان), وذلك لأنه لا يوجد في ترجمته ما يشهد أو يؤيد ذلك سوى هذا

---

(1) ينظر: الصلة (ص:298).

(2) ينظر: الصلة (ص:582).

(3) ترتيب المدارك (255/6).

(4) ترتيب المدارك (228/4).

النسبة, وهو محمول كما هو ظاهر على أنها نسبة أصل فقط, وقول ابن خير في فهرسته: (من أهل المسيلة)[1] لا يختلف عما ذكره القاضي.

قال ابن خير: (لأبي جعفر أحمد بن نصر الدّاوودي الفقيه المالكيّ، من أهل المسيلة، وسمّاه: الكتاب النامي. حدثني به أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر رحمه الله قال: حدثنا به أبو علي الغسّاني، قال: حدثنا به أبو القاسم حاتم بن محمد الطّرابلسي، قال: حدثني به أبو عبد الملك مروان بن علي القطّان ويعرف بالبوني صاحبنا الفقيه بأطرابلس وسكن معه مدة من خمسة أعوام، قال أبو عليّ: قال لي حاتم بن محمد: وكان أبو جعفر الدّاوودي حين دخلت إلى المشرق حيا بتلمسان فلم يمكني لقاؤه لتغرّب الطّريق من الجهة التي خرجت إليها من البحر، وتوفي الدّاوودي بتلمسان سنة اثنتين وأربع مئة)[2].

وقد يُفهم من هذا النص أن البوني أخذ عن الداودي وصحبه هذه المدة في أطرابلس, ولكن بمراجعة ترجمة البوني نجد أنه سكن القيروان أيضا, ففي الصلة: (روى عنه أبو القاسم حاتم بن محمد وقال: لقيته بالقيروان وشهد معنا المجالس عند أهل العلم بها)[3].

وقد استند الدكتور عبد العزيز دخان على نص منقول من الصلة لابن بشكوال يفيد أن أحمد بن محمد بن عبيدة المعروف بابن ميمون سمع من الداودي بالمسيلة, ولكن هذا النص وإن كان من الطبعة المحققة للدكتور بشار عوّاد غير أنه مشكل, ونصه: (وسمع بأطرابلس من أبي جعفر أحمد بن جعفر المؤدب، وبالقيروان من أبي القاسم عبد الرحمن بن محمد ابن الصقلي، وأبي بكر بن عزرة, وأبي محمد بن أبي زيد, وبالمسيلة من أبي عبد الله محمد بن أبي زيد, وأبي جعفر الداودي, وبتنس من أبي القاسم سوّار بن كيسان)[4], ونقل الذهبي هذا النص عنه في تاريخ الإسلام, ولم يذكر الداودي فيه[5].

ووجه الإشكال فيه أني لم أقف على ذِكر أو ترجمة لأبي عبد الله محمد بن أبي زيد هذا, ولم يُذكر في الصلة في غير هذا الموضع! وقد ذَكر ابن بشكوال سماع كثيرٍ من الداودي بالقيروان في زمن أبي محمد بن أبي زيد القيرواني صاحب الرسالة, وقد تقدّم بعضها.

وقد بحثت في كتب التراجم المودَعة في المكتبة الشاملة فلم أقف على ذِكر للمسيلة كمحطٍّ للرحلة أو السماع, وغاية ما وجدته وفي كتاب الصلة أيضا: (عبد الله بن حمو أصله من المسيلة، يكنى: أبا محمد. كانت له معرفة بالأصول والفروع، واستوطن المرية وقرىء عليه بها. وتوفي: سنة ثلاث وسبعين وأربع

(1) ينظر: فهرسة ابن خير (ص:123).
(2) ينظر: فهرسة ابن خير (ص:123).
(3) الصلة (ص:582). وانظر: الصلة (ص:155).
(4) الصلة, بتحقيق بشار عواد (54/1).
(5) تاريخ الإسلام (811/8).

مئة)[1].

وفي الذخيرة لابن بسّام في ترجمة ابن رشيق: (بلغني أنه ولد بالمسيلة وتأدّب بها قليلاً ثم ارتحل إلى القيروان سنة ست وأربعمائة)[2].

ومدينة المسيلة أو المحمّدية بناها علي بن حمدون, المعروف بابن الأندلسية, بأمر من أبي القاسم بن عبيد الله الشيعي سنة 315هـ[3], وابن حمدون هذا توفي سنة 400هـ, فهو قرين للداودي, فيبعد أن تكون المسيلة قد اشتهرت بالعلم وهي في هذه الحقبة كلّها تحت ملك الرافضة العُبيديين, وهُم من شيّدها وبناها!

4- أن الإمام الداودي اشتهر بقلّة من أخذ عنهم, قال القاضي عياض: (وبلغني أنه كان ينكر على معاصريه من علماء القيروان سُكناهم في مملكة بني عبيد، وبقاؤهم بين أظهرهم، وأنه كتب إليهم مرة بذلك. فأجابوه: اسكت لا شيخ لك، أي: لأن درسه كان وحده، ولم يتفقه في أكثر علمه عند إمام مشهور، وإنما وصل الى ما وصل بإدراكه، ويشيرون أنه لو كان له شيخ يفقهه حقيقة الفقه لعَلِم أن بقاءهم مع من هناك من عامة المسلمين تثبيت لهم على الإسلام، وبقية صالحة للإيمان، وأنهم لو خرج العلماء عن إفريقية لتشرّق من بقي فيها من العامة الألف والآلاف فرجحوا خير الشرّين)[4].

وقد اجتهد الدكتور في جمع مشيخته, فلم يذكر منهم إلا ثلاثة, القلانسي, وإبراهيم بن خلف الأندلسي, والنعالي[5], وفاته ذكر الإمام الفقيه علي بن محمد بن مسرور, أبي الحسن الدباغ (359هـ), وقد ذكر القاضي عياض, وابن فرحون الداوديَ في جملة الآخذين عنه[6].

المطلب الثاني: نماذج من الأحاديث التي انتقد الإمام الداودي متونها.

الحديث الأول:

أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده (289), والدارمي في سننه (2454) عن شعبة بن الحجاج عن الأعمش عن عبدالله بن مرة عن مسروق قال: سألنا عبد الله عن هذه الآية: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ [آل عمران:169], قال: أما إنّا قد سَأَلْنا عن ذلك فقال: «أرواحُ الشهداء في حواصلِ طَيرٍ خُضْرٍ، لها قناديل معلّقة بالعرش، تَسرَح من الجنة حيث شاءت، ثم تَأوي إلى تلك القناديل، فاطّلع إليهم ربُّهم إطلاعةً، فقال: هل تشتهون شيئا؟ قالوا: أيُّ شيء نشتهي ونحن نسرَح من الجنة حيث شِئنا؟ ففعل ذلك بهم ثلاث مرّات، فلما رَأوا أنهم لن يُتركوا من

(1) الصلة (ص:287).
(2) الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة (597/8).
(3) ينظر: أخبار بني عبيد (ص:45), الكامل في التاريخ (718/6).
(4) ترتيب المدارك (103/7).
(5) ينظر: موسوعة الإمام الداودي (53/1).
(6) ينظر: ترتيب المدارك (258/6), الديباج المذهب (99/2).

أن يُسألوا قالوا: يا رب نريد أن تُرُدّ أرواحَنا في أجسادنا، حتى نقتل في سبيلك مرّة أخرى، فلما رأى أن ليس لهم حاجة تُركوا».

قال الداودي: (وذُكر بإسناد ضعيف أنها تجعل في حواصل طير، **ولا يصح في النقل ولا الاعتبار**؛ لأنها إن كانت هي أرواح الطير, فكيف تكون في الحواصل دون سائر الجسد؟ وإن كان لها أرواح غيرُها, فكيف يكون لها رُوحان في جسد؟ وكيف تصل لهم الأرزاق التي ذَكر الله تعالى؛ قَالَ: وإنما الصحيح أن أرواحهم طائر تعلق في شجر الجنة، أي: ترعى حَتَّى يرجعه الله إلى جسده يوم يبعثه, ويُعرض عليه مقعدُه بالغداة والعشيّ)[1].

التعقيب والمناقشة:

حاصل ما ذكره الإمام الداودي أن هذا الحديث منتقد من جهة إسناده, ومن جهة النظر في متنه.

فأما من جهة إسناده, فلم يبين رحمه الله تعالى وجه ذلك, والحديث كما تقدم يرويه شعبة بن الحجاج الإمام الحافظ الحجة عن الأعمش عن عبدالله بن مرة عن مسروق عن ابن مسعود, وهذا إسناد على شرط الشيخين.

وهو في صحيح مسلم (1887) من طرق عن أبي معاوية الضرير, وجرير بن عبدالحميد, وأسباط بن محمد القرشي, وعيسى بن يونس, جميعهم عن الأعمش به, بلفظ: «أرواحهم في **جوف** طير خُضْر...».

وليس ثمة كبير فرق بين لفظة الحواصل والأجواف!؛ ولهذا لما نقل الإمام أبو عبدالله القرطبي (671هـ) إنكار أبي الحسن القابسي (403هـ) لهذه الرواية أيضا وأنها غير صحيحة قال: (الرواية صحيحة؛ لأنها في صحيح مسلم بنقل العدل عن العدل)[2].

وليس لهذا الحديث علّة معلومة في إسناده؛ فلم ينتقده الدارقطني, ولا ابن عمّار الشهيد, ولا غيرُهما ممن انتقد بعض ما أخرجه مسلم في صحيحه![3].

وأما ما ذكره لنقد هذا الحديث من جهة النظر في متنه فإنه يرتكز على أن رُوح الشهيد إن كانت هي نفسها الروح التي في الطير, فمُقامها في جميع الجسد, ولا تنحبِس في حواصلها, وإن كانت الروح التي في الطير غير رُوح الشهيد, اقتضى ذلك وجود روحين في جسد واحد, وذلك مستحيل في العادة!

وهذا الوجه من الاعتراض على هذا الحديث قد وافقه عليه الإمام ابن عبد البر, ونقله أبو الحسن القابسي عن العلماء, ونقله غيرُه عن بعض المتكلمين.

قال ابن عبد البر (463هـ): (فالشهيد يسرح في الجنة ويأكل منها, يقول الله عز وجل في الشهداء

---

(1) التوضيح شرح الجامع الصحيح (409/17).

(2) التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة (ص:437).

(3) وانظر: التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة (ص:437), التوضيح شرح الجامع الصحيح (409/17), عمدة القاري (112/14).

إنهم ﴿بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ [آل عمران:169], فخصّهم بهذه الفضيلة, فلا يشرَكُهم فيها غيرُهم, والنسمة الأرواح, تذهب وتجيء, وتسيح وتأكل كأنّها طير خضر, **وهذا هو الصحيح, لا رواية من روى في أجواف طير؛ لأنه لا يجتمع في جسد روحان روح المؤمن وروح الطير, هذا محال تدفعه العقول؛ لمخالفته الأصول, وإنما الرواية الصحيحة –والله أعلم– رواية من روى في أرواح الشهداء كأنها طير لا في جوف طير**)[1].

وقال أبو الحسن القابسي: (أنكر العلماء قول من قال في حواصل طير؛ لأنها رواية غير صحيحة، لأنها إذا كانت كذلك فهي محصورة مضيّق عليها)[2].

وما استند إليه من أنكر هذه الرواية من جهة الاستحالة ودفع العقول له فقد أجاب عنه العلماء, بل كان محلّ استنكار منهم, قال القاضي عياض (544هـ): (قال بعض المتكلمين: الأشبه صحة قول من قال طير أو صورة طير, وهو أكثر ما جاءت به الرواية, لاسيما مع قوله تأوي إلى قناديل تحت العرش, قال القاضي: واستبعد بعضهم هذا, ولم ينكره آخرون, **وليس فيه ما يُنكَر, ولا فرق بين الأمرين, بل رواية طير أو جوف طير أصح معنى وأبين وجها, وليس للأقيسة والعقول في هذا حكم, وكلّه من المُجوَّزات**)[3].

وقال السُهيلي (581هـ): (وقد أنكر هذه الرواية قوم وقالوا: لا يكون روحان في جسد واحد, وإن ذلك محال! وهذا جهل بالحقائق؛ فإن معنى الكلام بيّن؛ فإن رُوح الشهيد الذي كان في جسده في الدنيا، يُجعل في جسد آخر كأنه صورة طائر, فيكون في هذا الجسد الآخر كما كان في الأوّل إلى أن يعيده الله يوم القيامة كما خلقه, وهذه الرواية لا تُعارض ما رووه من قوله في صور طير خضر, والشهداء طير خضر, وجميع الروايات كلها متفّقة المعنى، وإنما الذي يستحيل في العقل قيام حياتين بجوهر واحد, فيحيا الجوهر بهما جميعا، وأما روحان في جسد فليس بمحال؛ إذ لم نقل بتداخل الأجسام! فهذا الجنين في بطن أمّه, وروحُه غير روحِها! وقد اشتمل عليهما جسد واحد, وهذا أن لو قيل لهم إن الطائر له روح غير روح الشهيد, وهما في جسد واحد, فكيف وإنما قال في أجواف طير خضر, أي: في صورة طير خضر, كما تقول رأيت ملكا في صورة إنسان) [4].

وأما ما استند إليه من ردّ الرواية بحجة أن روح الشهيد مضيّق عليها حينئذ وغير منعّمة, فأجيب عنه بأنه لا مانع من أن تكون في الأجواف حقيقة ويوسعها الله لها حتى تكون أوسع من الفضاء[5].

---

(1) الاستذكار (91/3).

(2) التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة (ص:437).

(3) إكمال المعلم (307/6), شرح النووي على مسلم (32/13).

(4) الروض الأُنُف (58/6).

(5) شرح الصدور بشرح حال الموتى والقبور (ص:240).

وأجاب آخرون بأنه يحتمل أن تكون الفاء بمعنى على, فيكون المعنى أرواحهم على جوف طير خضر, كما قال تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾[طه:71], أي: على جذوع النخل, وجائز أن يسمى الطير جوفاً؛ إذا هو محيط به ومشتمل عليه. قال عبد الحق الإشبيلي: وهو حسن جداً)[1].

وقال ابن النحاس (814هـ): (لا نسلّم أن أرواحهم محصورة بأجسادها, وأن يكون جعفر τ محصورا بالجسد الذي رآه النبي ρ فيه وهو سيد الشهداء, ولا ضرورة تدعو إلى التأويل الذي أوّله عبد الحق الإشبيلي، بل الذي يظهر لي –والله أعلم– من الحكمة في جعلهم في هذه الأجساد أنهم لما جاءوا بأجسادهم الكثيفة لله تعالى وبذلوها في حبّه, وعرّضوها للآلام والمشاقّ الشديدة, وسمحوا بها للفناء امتثالا لأمر الله تعالى وطلبا لمرضاته, عوّضهم الله عنها أجسادا لطيفة في دار النعيم الباقي, يأكلون بها ويشربون, ويسرَحون في الجنة حيث شاءوا, ولما كان ألطف الحيوانات أجساما الطير, وألطف الألوان الأخضر, وألطف الجمادات الشفّافة الزجاج كما قال الله تعالى: ﴿لزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾ [النور:35], فإن كانت من ذهب كما جاء في حديث ابن عباس فهو المفرِح طبعا وخاصية, وناهيك بذهب الجنة مُفرِحا = فلذلك –والله أعلم– جعل الله أرواح الشهداء في ألطف الأجساد, وهو الطير الملوّن بألطف الألوان وهو الخضرة, تأوي إلى ألطف الجمادات, وهي القناديل المنوّرة أو المفرحة في ظلِّ عرشٍ لطيفٍ رحيمٍ؛ لتكمُل لها لذة النعيم في جِوار الربّ الكريم, فكيف يُظنّ أنها محصورة؟! كلا والله, إن هذا لهو الفوز العظيم لمثل هذا فليشمّر المشمّرون, وعليه فليجتهد المجتهدون)[2].

وأما ما يظنّ من اختلاف هذه الروايات وتعارضها, حيث روي عن النبي ρ في ذلك أن أرواح الشهداء في حواصل طير خُضْر تعلَق من ثمر الجنة، وروي أنهم في قُبّة خضراء، وروي أنهم في قناديل من ذهب، إلى كثير من هذا، فقد أجيب عنه بأنها أحوال لطوائف أو للجميع في أوقات متغايرة[3].

وقال أبو عبد الله القرطبي (671هـ): (ذكر شبيب بن إبراهيم في كتاب الإفصاح المنعم على جهات مختلفة منها ما هو طائر يعلق من شجر الجنة, ومنها ما هو في حواصل طير خضر, ومنها ما يأوي في قناديل تحت العرش, ومنها ما هو في حواصل طير بيض, ومنها ما هو في حواصل طير كالزرازير, ومنها ما هو في أشخاص صور من صور الجنة, ومنها ما هو في صور تخلق لهم من ثواب أعمالهم, ومنها ما تسرح وتعود إلى جثتها تزورها, ومنها ما تتلقى أرواح المقبوضين, وممن سوى ذلك ما هو في كفالة ميكائيل, ومنها ما هو في كفالة آدم, ومنها ما هو في كفالة إبراهيم عليه السلام). ثم قال: (وهذا قول حسن؛ فإنه يجمع

---

(1) التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة (ص:437).

(2) مشارع الأشواق (ص:732). وانظر: فتح القريب المجيب (624/6).

(3) المحرر الوجيز (227/1), أحكام القرآن, لابن الفرس (121/1), الجامع لأحكام القرآن (273/4), التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة (ص:432).

الأخبار حتى لا تتدافع، والله بغيبه أعلم وأحكم)[1].

وقال ابن القيّم (751هـ): (ومعلوم أنها إذا كانت في جوف طير صَدَق عليها أنها طير. فصلوات الله وسلامه على مَن يصدِّقُ كلامُه بعضُه بعضًا، ويدلُّ على أنه حقٌّ من عند الله. وهذا الجمع أحسن من جمعِ أبي عمر وترجيحِه روايةَ مَن روى: «أرواحهم كطير خضر». بل الروايتان حقٌّ وصواب، فهي كطير خضر، وفي أجواف طير خضر)[2].

الحديث الثاني:

أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (505/7) عن أبي الأحوص عن عبد العزيز بن رُفيع، عن شداد بن مَعقِل الأسدي، قال: سمعت ابن مسعود، يقول: «أوّلُ ما تفقدون من دينكم الأمانة ، وآخِرُ ما تفقدون منه الصلاة، وسيصلّي قومٌ ولا دِين لهم، وإن هذا القرآن الذي بين أظهركم كأنه قد نُزع منكم»، قال: قلت: كيف يا عبد الله وقد أثبته الله في قلوبنا؟ قال: يُسرى عليه في ليلة فتُرفع المصاحف، ويُنزع ما في القلوب، ثم تلا: ﴿وَلَئِن شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِالَّذِيٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ﴾ [الإسراء: 86] إلى آخر الآية.

وفي رواية لعبد الرزاق (96/4): إن أول ما تفقدون من دينكم الأمانة، وإن آخر ما يبقى من دينكم الصلاة، وليُصلينّ قوم لا دين لهم, وليُنتزعَنّ القرآن من بين أظهركم، قالوا: يا أبا عبد الرحمن، ألسنا نقرأ القرآن، وقد أثبتناه في مصاحفنا؟ قال: يسرى على القرآن ليلا، فيذهب به من أجواف الرجال، فلا يبقى في الأرض منه شيء.

قال الداودي: (وما روي عن ابن مسعود من أنه سينزع القرآن من الصدور، وترفع المصاحف لا يصح, وإنما قال سبحانه: ولئن شئنا فلم يشأ سبحانه، وفي الحديث عنه ρ: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق حتى يأتي أمر الله، وهم ظاهرون» قال البخاري: وهم أهل العلم. ولا يكون العلم مع فقد القرآن). انتهى كلام الداودي.

قال الثعالبي: (وهو حسن جدا، وقد جاء في الصحيح ما هو أبين من هذا، وهو قوله ρ: «إن الله لا ينتزع العلم انتزاعا, ولكن يقبض العلم بقبض العلماء ...» ، الحديث)[3].

التعقيب والمناقشة.

هذا الأثر الموقوف عن ابن مسعود τ له حكم الرفع؛ لأنه إخبار عما يحدث في آخر الزمان, وذلك لا يكون إلا عن توقيف, فكان بمنزلة المرفوع المسموع من رسول الله ρ.

وهذا الأثر قد ردّه الإمام الداودي بأنه معارَض بالحديث الصحيح: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين

---

(1) التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة (ص:437).

(2) الروح (299/1).

(3) الجواهر الحسان (496/3).

على الحق حتى يأتي أمر الله، وهم ظاهرون», ومراده أن ارتفاع القرآن من الصدور يقتضي ذهاب الحق وأهله, ولهذا نقل عن البخاري قوله: (وهم أهل العلم), ثم قال: ولا يكون العلم مع فقد القرآن!

فهذا الحديث دالٌّ على ضد ذلك, وهو أصح منه؛ لأنه في الصحيحين مرفوعا إلى رسول الله ρ.

وقد أيّد الإمام الثعالبي موقفه هذا بأن أثر ابن مسعود يتعارَض أيضا مع قوله ρ في الحديث الذي في الصحيحين عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما أن النبي ρ قال: «إن الله لا ينتزع العلم انتزاعا, ولكن يقبض العلم بقبض العلماء ...», ووجه ذلك أن العلم في كتاب الله جلّ وعلا, وقد أخبر النبي ρ أنه لا يقبضه وينتزعه من صدور الناس, وإنما يقبض العلماء شيئا فشيئا حتى يذهب العلم بكتاب الله بذهابهم!

وقد وافقه على ذلك الإمام محمد بن عبد الله بن سليمان أبو سليمان السعدي الدمشقي المفسّر, فيما نقله عنه ابن الجوزي في زاد المسير[1].

وموقف الردّ هذا لم يكن محلّ اتفاق من العلماء, بل كان على العكس من ذلك.

فحديث ابن مسعود τ, رجاله ثقات, ليس فيه من يُطعن في عدالته أو حفظه, بل صححه جمع من أهل العلم.

قال الهيثمي في مجمع الزوائد: (رجاله رجال الصحيح غير شداد بن معقل وهو ثقة)[2].

وقال الحاظ ابن حجر: (سنده صحيح)[3].

وله شواهد أخرى تصححه, فعن حذيفة τ أن النبي ρ قال: «يَدرُس الإسلام كما يَدرُس وَشْي الثوب، حتى لا يُدرى ما صيام ولا صلاة ولا نُسُك ولا صدقة, ولَيُسرى على كتاب الله عزّ وجلّ في ليلة، فلا يَبقى في الأرض منه آية، وتبقى طوائف من الناس، الشيخ الكبير والعجوز، يقولون: أدركنا آباءنا على هذه الكلمة: لا إله إلا الله، فنحن نقولها». فقال له صلة: ما تُغني عنهم لا إله إلا الله، وهم لا يَدرون ما صلاة ولا صيام ولا نُسك ولا صدقة؟ فأعرَض عنه حذيفة، ثم ردّها عليه ثلاثا، كل ذلك يُعرِض عنه حذيفة، ثم أقبل عليه في الثالثة، فقال: يا صِلة، تُنجيهم من النار» ثلاثا[4].

وما ذُكر من ظاهر التعارض الذي بسببه ردّ الإمام الداودي هذا الحديث يُجاب عنه بأن الساعة لا تقوم على إلا على شرار الخلق, وأما أهل الإيمان فإن الله يقبض أرواحهم قبل ذلك, وعليه فلا يبعد أن يكون رفع القرآن حينئذ عقب موتهم وبقاءِ شرار الناس.

ويدل لذلك ما جاء عن أبي هريرة τ قال: قال رسول الله ρ: «إن الله يبعث ريحا من اليمن ألين من

---

(1) زاد المسير (52/2).

(2) مجمع الزوائد (52/7).

(3) فتح الباري, لابن حجر (329/7).

(4) أخرجه ابن ماجه في سننه (4049), وصححه الحاكم في المستدرك (8460). وقال البوصيري في مصباح الزجاجة (194/4): (هذا إسناد صحيح رجاله ثقات).

الحرير، لا تدع أحدا في قلبه مثقال ذَرّة من إيمان إلا قبضته»[1].

وعن عبد الرحمن بن شماسة المهري؛ قال: كنت عند مسلمة بن مخلد وعنده عبد الله بن عمرو بن العاص، فقال عبد الله: «لا تقوم الساعة إلا على شرار الخلق، هم شر من أهل الجاهلية، لا يدعون الله بشيء؛ إلا ردّه عليهم». فبينما هم على ذلك؛ أقبل عقبة بن عامر τ، فقال له مسلمة: يا عقبة! اسمع ما يقول عبد الله. فقال عقبة: هو أعلم، وأما أنا؛ فسمعت رسول الله ρ يقول: «لا تزال عصابة من أمّتي يقاتلون على أمر الله، قاهرين لعدوّهم، لا يضرّهم من خالفهم، حتى تأتيَهم الساعة وهم على ذلك». فقال عبد الله: أجل: «ثم يبعث الله ريحا كريح المِسك، مسُّها مسُّ الحرير؛ فلا تترُك نفسا في قلبه مثقال حبّة من الإيمان إلا قبضته، ثم يبقى شرار الناس، عليهم تقوم الساعة»[2].

قال ابن رجب (795هـ): (وقد أخبر النبي ρ أن هذا البيت يُحجّ ويُعتمر بعد خروج يأجوج ومأجوج, ولا يزال كذلك حتى تخرّبه الحبشة, ويلقون حجارته في البحر, وذلك بعد أن يبعث الله ريحا طيّبة تقبض أرواح المؤمنين كلهم, فلا يبقى على الأرض مؤمن, ويُسرى بالقرآن من الصدور والمصاحف فلا يبقى في الأرض قرآن ولا إيمان ولا شيء من الخير, فبعد ذلك تقوم الساعة ولا تقوم إلا على شرار الناس)[3].

ويؤيد هذا الجمع ما أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (16/ 469) بإسناد صحيح عن عبد الله بن مسعود τ قال: كيف أنتم إذا أُسري على كتاب الله، فذُهب به؟ قالوا: يا أبا عبد الرحمن، كيف بما في أجواف الرجال؟ قال: يبعث الله ريحا طيبة وتلفت كل مؤمن.

وأما ما ذكره الثعالبي وأبو سليمان الدمشقي فقد أجيب عنه بأن العلم الذي أُخبر برفعه وقبضه عن طريق قبض العلماء ليس هو القرآن, وأن قبض العلم لا يقتضي بالضرورة قبض القرآن.

قال ابن الجوزي (597هـ) معقّبا على كلام أبي سليمان الدمشقي: (وحديث ابن مسعود τ مروي من طُرُقٍ حِسان، فيحتمل أن يكون النبيّ ρ أراد بالعلم ما سوى القرآن، فإن العلم ما يزال ينقرض حتى يكون رفع القرآن آخر الأمر)[4].

وقال ابن تيمية (728هـ): (فإن قيل: ففي حديث ابن مسعود وغيره أنه قال: «يُسرى على القرآن فلا يبقى في المصاحف منه آية ولا في الصدور منه آية هم» وهذا يناقض هذا؟. قيل: ليس كذلك؛ فإن قبض العلم ليس قبض القرآن, بدليل الحديث الآخر: «هذا أوان يقبض العلم». فقال بعض الأنصار: وكيف يُقبض وقد قرأنا القرآن وأقرأناه نساءنا وأبناءنا؟ فقال: ثكلتك أمّك؛ إن كنتُ لأحسَبك لمن أفقه أهل المدينة, أَوَليست التوراة والإنجيل عند اليهود والنصارى؟ فماذا يغني عنهم؟ . فتبيّن أن مجرّد بقاء حفظ

---

(1) أخرجه مسلم في صحيحه (185).

(2) أخرجه مسلم في صحيحه (1924).

(3) لطائف المعارف, لابن رجب (ص:95).

(4) زاد المسير (52/2).

الكتاب لا يوجب هذا العلم؛ لا سيّما أنّ القرآن يقرأه المنافق والمؤمن, ويقرأه الأمّي الذي لا يعلم الكتاب إلا أماني. وقد قال الحسن البصري: (العلم عِلمان: عِلم في القلب وعِلم على اللسان, فعِلم القلب هو العِلم النافع, وعِلم اللسان حجّة الله على عباده). فإذا قبض الله العلماء بقي من يقرأ القرآن بلا علم, فيُسرى عليه من المصاحف والصدور)[1].

ورفع القرآن من المصاحف والصدور مما تتواتر القول به عن السلف, واشتهر ذكره في كتب العقائد في قولهم: (القرآن غير مخلوق, منه خرج وإليه يعود), وهذا الرفع هو المراد بعَوده إليه تعالى[2].

وقد جمع الحافظ ضياء الدين محمد الواحد المقدسي (ت643هـ) كتابا في هذا المعنى سمّاه (اختصاص القرآن بعَودِه إلى الرحيم الرحمن), وهو مطبوع.

الحديث الثالث:

أخرجه ابن ماجه في سننه (4133) وغيره من طرق عن يزيد بن أبي مريم، عن أبي عبيدالله مسلم بن مشكم عن عمرو بن غيلان الثقفي، قال: قال رسول الله ρ: «اللهمّ من آمَن بي وصدّقني، وعَلِم أن ما جئتُ به هو الحقَّ من عندك، فأقلِل مالَه وولدَه، وحبِّب إليه لقاءَك، وعجِّل له القضاء، ومن لم يؤمن بي ولم يصدّقني، ولم يعلَم أن ما جئتُ به هو الحقَّ من عندك، فأكثِر ماله وولده، وأطِل عُمره».

قال الداودي بعد أن عقد فصلا في المفاضلة بين الفقر والغنى, وأن الفضل في الكفاف لا الفقر ولا الغنى: (ولم يأت في شيء من الحديث فيما علمناه أن النبي ρ كان يدعو على نفسه بالفقر, ولا يدعو بذلك على أحد يريد به الخير, بل كان يدعو بالكفاف, ويستعيذ من الفقر, ومن فتنة الغنى, ولم يكن يدعو لأحد بالغنى إلا بشريطة يذكرها في دعائه, **وما روي عنه أنه قال: «اللهم من آمَن بي وصدّق ما جئت به، فأقلِل له من المال والولد»** . **فلا يصح في النقل ولا في الاعتبار، ولو كان إنما دعا بذلك في المال وحده لكان محتملا أن يدعو لهم بالكفاف، وأما دعاؤه بقلّة الولد فكيف يدعو أن يقلّ المسلمون؟! وما يدفعه العيان فمدفوع عنه ρ، وأحاديثه لا تتناقض, كيف يذم معاوية، ويأمر أبا لبابة وسعدا أن يُبقيا ما ذكر من المال, ويقول: إنه خير، ثم يخالف ذلك؟! وقد ثبت أنه دعا لأنس بن مالك وقال: «اللهمّ أكثِر ماله وولده، وبارِك له فيما أعطيتَه»**. قال أنس: فلقد أحصَت ابنتي أنّي قدّمت من ولد صُلبي مقدَم الحجاج البصرة مائة وبضعة وعشرين نَسَمة بدعوة رسول الله، وعاش بعد ذلك سنين ووُلد له) . فلم يدعُ له بكثرة المال إلا وقد أتبَع ذلك بقوله: «وبارِك له فيما أعطيتَه») [3].

التعقيب والمناقشة:

---

(1) مجموع الفتاوى (304/18).

(2) ينظر: لوامع الأنوار البهية, للسفّاريني (132/2).

(3) الأموال (ص:206).

حاصل ما ذكره الإمام الداودي لنقد هذا الحديث من جهة متنه يرتكز على ثلاثة أمور:

الأول: أن ذلك يقتضي الدعاء بقلّة المسلمين.

الثاني: أنه يتعارض مع الأحاديث الصحيحة؛ فقد ذم النبي ρ فقر معاوية, وأشار على فاطمة بنت قيس رضي الله عنها ألاّ تتزوّجه, وقال: (أما معاوية فصعلوك لا مال له), ولو كان الإقلال من المال خيرا في نفسه, والدعاء لأجل تحقيقه مشروعا لم يكن موضع ذم منه ρ!

الثالث: أنه ρ أمر سعد بن أبي وقاص ρ ألّا يتجاوز الثلث في وصيته, وألا يترك أولاده فقراء, ولو كان الفقر والإقلال من المال مرغوبا فيه في نفسه؛ لما نهاه عن ذلك! فكيف يدعو لعموم المؤمنين بالإقلال وينهى بعض أصحابه عما يجرّ لذلك؟!.

وهذا الحديث أخرجه ابن أبي شيبة في مسنده (674), والفسوي في المعرفة والتاريخ (326/1), وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (1607), والطبراني في المعجم الكبير (31/17).

ومدار إسناده وروايته على يزيد بن أبي مريم، وهو يرويه عن أبي عبيد الله مسلم بن مشكم، عن عمرو بن غيلان الثقفي, لا يُعرف له إسناد غيرُه, ولا يُعرف لهذا الصحابي حديث سواه!

ولأجل هذا لم يذكر له من صنف في أسماء الصحابة له غير هذا الحديث, وصرّحوا بأن صحبته لا تصحّ.

قال ابن عبد البر: (حديثه عِنْدَ أهل الشام ليس بالقوي، يكنى أَبَا عَبْد اللَّهِ، وأبوه غيلان بْن سَلَمَة، لَهُ صحبة)[1].

وقال الحاظ عبد الغني المقدسي: (عِداده في أهل الشام، وقد روى عن عبد الله بن مسعود، وسمع كعب الأحبار، لا تصح صحبته، وأبوه غيلان بن سلمة له صحبة، وابنه عبدالله بن عمرو بن غيلان من كبار رجال معاوية، كان أميرًا على البصرة له بعد موت زياد، ولم يرو عن النبي ρ سوى هذا الحديث)[2].

وإذا لم تثبت صحبته فهو في جملة التابعين, وحديثه معدود في المراسيل, وأما بقية رجاله فهم ثقات.

وقال الحاظ السخاوي (902هـ): حديث حسن... وهو مرسلٌ وإنما حسَّنته لشواهِده[3].

ومن شواهده حديث فضالة بن عبيد τ, أخرجه الطبري في تهذيب الآثار (485), والطبراني في المعجم الكبير (313/18) وصححه ابن حبان في صحيحه (6726) عن يونس بن عبد الأعلى، قال: أخبرنا ابن وهب، قال: أخبرني سعيد بن أبي أيوب، عن أبي هانئ، عن أبي علي الجنبي، عن فضالة بن عبيد أن رسول الله ρ قال: «اللهم من آمن بكَ وشهد أني رسولُكَ، فحَبِّب إليه لقاءَك، وسهِّل عليه

(1) الاستيعاب (1197/3).

(2) الكمال في أسماء الرجال (393/1).

(3) السرّ المكتوم في الفرق بين المالين المحمود والذموم (ص:69-71).

قضاءك، وأقلِل له من الدنيا، ومن لم يُؤمن بك ويشهد أني رسولك، فلا تُحبِّب إليه لقاءَك، ولا تسهِّل عليه قضاءك، وأكثِر له من الدنيا».

وأما ما يجاب به عمّا استند إليه الإمام الداودي في نقده لهذا المتن, فإن أقوى تلك الحجج ما يوهمه ظاهر هذا الحديث من التعارض مع ما ورد عن النبي ρ في ذلك, وأما ما يقتضيه من الدعاء بقلّة المسلمين فليست القلّة بموضع ذمّ لذاتها, كما أن الكثرة ليست موضع مدح لذاتها, فالكثرة التي لا خير فيها أقل شأنا من القلّة الخيّرة.

وأما ذلك التعارض فقد أجاب عنه بعض العلماء كالبيهقي, وابن حجر, والسخاوي, والمناوي وغيرهم.

قال البيهقي: (وروي مثل هذا عن عمرو بن غيلان الثقفي عن النبي ρ فإن صح شيء من هذه الأحاديث فإنما هو زهادته ρ في الدنيا واختياره الآخرة على الأولى؛ لعلمه بمعائب الدنيا, فلم يرضها لنفسه, ولا لمن يحبه من أمته)[1].

وقال الحافظ ابن حجر (852هـ): (فذكره قال الداودي هذا يدل على بطلان الحديث الذي ورد اللهم من آمن بي وصدق ما جئت به فاقلل له من المال والولد الحديث قال وكيف يصح ذلك وهو صلى الله عليه وسلم يحض على النكاح والتماس الولد قلت: لا منافاة بينهما لاحتمال أن يكون ورد في حصول الأمرين معا, لكن يعكّر عليه حديث الباب فيقال كيف دعا لأنس وهو خادمه بما كرهه لغيره ويحتمل أن يكون مع دعائه له بذلك قرنه بأن لا يناله من قبل ذلك ضرر لأن المعنى في كراهية اجتماع كثرة المال والولد إنما هو لما يخشى من ذلك من الفتنة بهما والفتنة لا يؤمن معها الهلكة[2].

وقال المناوي (1031هـ): (إن ذا لا يعارضه خبر البخاري أنه دعا لأنس بتكثير ماله وولده لأن فضل التقلل من الدنيا والولد يختلف باختلاف الأشخاص كما يشير إليه الخبر القدسي " إن من عبادي من لا يصلحه إلا الغنى إلخ " فمن الناس من يخاف عليه الفتنة بها وعليه ورد هذا الخبر ومنهم من لا يخاف عليه كحديث أنس وحديث نعم المال الصالح للرجل الصالح فكان المصطفى ρ يخاطب كل إنسان بما يصلحه ويليق به فسقط قول الداودي هذا الحديث باطل إذ كيف يصح وهو ρ يحث على النكاح والتماس الولد, وكيف يدعو لخادمه أنس بما كرهه لغيره؟[3].

نتائج البحث:

بعد عرض هذه النماذج الثلاث من تراث الإمام الداودي رحمه الله, وأنه لم يسلّم له في جميعها, نؤكد

---

(1) شعب الإيمان (175/2).

(2) فتح الباري, لابن حجر (138/11). وانظر: الأجوبة المرضية فيما سئل السخاوي عنه من الأحاديث النبوية, للسخاوي (743/2), السرّ المكتوم في الفرق بين المالين المحمود والذموم, للسخاوي (ص:69-71).

(3) فيض القدير (129/2).

على ما يلي:

1- أن نقد المتن وردَّه من جهة المعارض العقلي ونحوه منقول عن السلف من أئمتنا, وليس حادثا.

2- أن نقد المتون وردّها من جهة المعارضة لما هو أثبت منها مسألة اجتهادية, قد يوافق عليها المجتهد وقد يخالف.

3- أن نقد المتون وردّها يجب أن يكون مبنيا على علم وبصيرة, وأن يكون ممن له اطّلاع بسنة رسول الله ρ وعلوم الشريعة الخادمة لها, وهو مختلف تمام الاختلاف عمّا كان دافعه التشهي والهوى.

وينبني على هذه المقدّمات نتائج في غاية الأهمية نسجلها فيما يلي:

1- أن نقد المتن وردَّه من جهة المعارض العقلي ونحوه من الصعوبة بمكان, لا سيّما إذا كان مرويا بالأسانيد التي يرويها الأثبات والثقات, ولا سيما أيضا إذا كان الدواوين المجمع على صحة ما فيها كالبخاري ومسلم, وكلما زادت هذه الأوصاف التي تضفي على الأحاديث قدرا زائدا من الطمأنينة فإن الحذر من ردّها وإنكارها يزيد.

2- أن العذر لمن تقدّم من أئمتنا في ردّ الأحاديث وإنكارها لمعارض ما في زمنهم أوسع مما هو في زمننا, فالمنكرون في أيامنا العذر في حقهم أضيق, وليس ذلك من جهة سعة اطّلاعهم وقلة ذلك في أهل زماننا, بل لأن القدرة على دفع تلك المعارضات بالوقوف على أجوبتها اليوم أيسر مما مضى, فالذي يشكل عليه فهم حديث لمعارض ما يجد اليوم جوابه بأسرع ما يكون.

وهذا كلّه في المنتسبين لعلوم الشريعة لا المتطفّلين وإن كانوا حملة للشهادات للعليا.

والله الموفق لا ربّ سواه.

مسرد المصادر والمراجع

الأجوبة المرضية فيما سئل السخاوي عنه من الأحاديث النبوية, محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت٩٠٢هـ), تحقيق: محمد إسحاق محمد إبراهيم, دار الراية للنشر والتوزيع, ط1, 1418هـ

الآحاد والمثاني، أبو بكر بن أبي عاصم أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني (ت287هـ)،

تحقيق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، دار الراية – الرياض، ط1: 1411 – 1991م.

أحكام القرآن, أبو محمد عبد المنعم بن عبد الرحيم ابن الفرس (ت ٥٩٧هـ), أحكام القرآن, تحقيق: طه بن بو سريح وآخرون, دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان, ط1, 1427هـ.

أخبار بني عبيد وسيرتهم, محمد بن علي بن حماد بن عيسى الصنهاجي القلعي (ت٦٢٨هـ), تحقيق: التهامي نقرة, دار الصحوة, القاهرة.

الاستذكار , يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي ت 463هـ, تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض, دار الكتب العلمية – بيروت, ط1, 1421هـ.

الاستيعاب في معرفة الأصحاب, أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي ت463هـ, تحقيق: علي محمد البجاوي, دار الجيل، بيروت, ط1, 1412هـ - 1992 م

إكمال المعلم بفوائد مسلم, عياض بن موسى أبو الفضل اليحصبي القاضي ت544هـ, تحقيق: يحيى إسماعيل, دار الوفاء, المنصورة, ط1, 1419هـ.

الأموال, أحمد بن نصر, أبو جعفر الداودي (ت402هـ), تحقيق: محمد شحادة, دار الكتب العلمية.

الأنساب المتفقة في الخط المتماثلة في النقط والضب, محمد بن طاهر المقدسي الشيباني، ابن القيسراني (ت٥٠٧هـ), تحقيق: دي يونج, ليدن: بريل، ١٢٨٢ هـ.

الأنساب، لأبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني. تحقيق: جماعة من الأساتذة، محمد أمين دمج، بيروت، مطبعة محمد هاشم الكتبي, دمشق.

تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام, أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت748هـ), تحقيق: عمر عبد السلام التدمري, دار الكتاب العربي، بيروت, ط2, 1413 هـ

التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة, محمد بن أحمد بن أبي بكر أبو عبد الله القرطبي (ت٦٧١هـ), تحقيق: الصادق بن محمد بن إبراهيم, مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض, ط1, 1425هـ

ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، عياض بن موسى اليحصبي (ت544هـ)، تحقيق: ابن تاويت الطنجي وآخرون, مطبعة فضالة, المحمدية، المغرب، ط1.

تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله من الأخبار, محمد بن جرير، أبو جعفر الطبري (ت310هـ), تحقيق: محمود محمد شاكر, مطبعة المدني – القاهرة.

التوضيح لشرح الجامع الصحيح, عمر بن علي بن أحمد ابن الملقن (ت804هـ), تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث, دار النوادر، دمشق – سوريا, ط1, 1429 هـ

الجامع لأحكام القرآن, محمد بن أحمد بن أبي بكر أبو عبد الله شمس الدين القرطبي ت671هـ, تحقيق : أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش, دار الكتب المصرية, القاهرة, ط2, 1384هـ

جمهرة تراجم الفقهاء المالكية, د. قاسم علي سعد, دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي, ط1، 1423 هـ.

الجواهر الحسان في تفسير القرآن, عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف أبو زيد الثعالبي (ت٨٧٥هـ), تحقيق: محمد علي معوض, دار إحياء التراث العربي, بيروت, ط1, ١٤١٨ هـ

دار عطاءات العلم, الرياض, ط3, 1440هـ

الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب, إبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، برهان الدين اليعمري ت799هـ, دار الكتب العلمية, بيروت.

الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة, علي بن بسام الشنتريني (ت٥٤٢هـ), تحقيق: إحسان عباس, الدار العربية للكتاب، ليبيا – تونس, ط1, 1979هـ

الروح, محمد بن أبي بكر أبو عبد الله ابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ), تحقيق: محمد أجمل أيوب الإصلاحي,

الروض الأُنُف في شرح السيرة النبوية, عبد الرحمن بن عبد الله أبو القاسم السهيلي (ت٥٨١هـ), دار إحياء التراث العربي، بيروت, ط1, 1412هـ

زاد المسير في علم التفسير، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي (ت597هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي, دار الكتاب العربي – بيروت، الأولى – 1422 هـ.

السرّ المكتوم في الفرق بين المالين المحمود والذموم, محمد بن عبد الرحمن شمس الدين السخاوي (ت٩٠٢هـ), تحقيق: مشهور بن حسن مكتبة وتسجيلات دار الإمام مالك، أبو ظبي, ط1، ١٤٢٥ هـ

سنن ابن ماجه, أبو عبد الله محمد بن يزيد ماجه القزويني، (ت273هـ), تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي, دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابي الحلبي

سنن الدارمي, أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، التميمي السمرقندي (ت255هـ), دار الكتاب العربي – بيروت, ط1, 1407هـ.

شجرة النور الزكية في طبقات المالكية, محمد بن محمد مخلوف, دار الكتاب العربي, بيروت, لبنان.

شرح الصدور بشرح حال الموتى والقبور, عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ), تحقيق: عبد المجيد طعمة حلبي, دار المعرفة, لبنان, ط1, 1417هـ

شرح النووي على صحيح مسلم (المسمى المنهاج)، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي، (ت676هـ), دار إحياء التراث العربي – بيروت، الثانية، 1392هـ.

شعب الإيمان، أحمد بن الحسين، أبو بكر البيهقي (ت458هـ)، تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، ط1: 1423 هـ.

صحيح ابن حبان، لمحمد بن حبان أبو حاتم البستي (ت354هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الثانية، 1414هـ - 1993م.

الصلة في تاريخ أئمة الأندلس, أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال ت578هـ, تحقيق: عزت العطار الحسيني, مكتبة الخانجي, ط2، 1374 هـ .

عمدة القاري شرح صحيح البخاري, محمود بن أحمد أبو محمد بدر الدين العيني (ت855هـ), دار إحياء التراث العربي, بيروت.

فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني. دار المعرفة، بيروت.

فتح القريب المجيب على الترغيب والترهيب, حسن بن علي الفيومي (ت٨٧٠ هـ), تحقيق: محمد إسحاق محمد آل إبراهيم, ط1، ١٤٣٩ هـ.

فهرسة ابن خير الإشبيلي, محمد بن خير اللمتوني الإشبيلي (ت٥٧٥ هـ), تحقيق: بشار عواد معروف, دار الغرب الاسلامي – تونس, ط1، ٢٠٠٩ م

فيض القدير بشرح الجامع الصغير، محمد عبد الرؤوف المناوي. دار المعرفة، بيروت.

الكامل في التاريخ, أبو الحسن علي بن محمد الجزري، عز الدين ابن الأثير ت630هـ, تحقيق: عبد الله القاضي, دار الكتب العلمية, بيروت, ط2, 1415هـ

لطائف المعارف فيما لمواسم العام من الوظائف, عبد الرحمن بن أحمد بن رجب زين الدين أبو الفرج الحنبلي الدمشقي (ت٧٩٥ هـ), تحقيق: ياسين محمد السواس, دار ابن كثير، دمشق, ط5, 1420هـ

لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية, محمد بن أحمد بن سالم السفّاريني (ت١١٨٨هـ), مؤسسة الخافقين, دمشق, ط2, ١٤٠٢ هـ

مجمع الزوائد ومنبع الفوائد, علي بن أبي بكر أبو الحسن نور الدين الهيثمي (ت807هـ), تحقيق: حسين سليم أسد, دار المأمون للتراث.

مجموع فتاوى ابن تيمية, أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية (ت 728هـ), جمع وتحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم, مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، المدينة , 1416هـ

المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز, عبد الحق بن غالب بن عطية أبو محمد الأندلسي, تحقيق: عبد السلام عبد الشافي, دار الكتب العلمية, بيروت, ط1, 1413هـ

المستدرك على الصحيحين، محمد بن عبدالله, أبو عبد الله المعروف بالحاكم النيسابوري، (ت405هـ)، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1411هـ.

مسند ابن أبي شيبة، أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان العبسي (ت235هـ)، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي و أحمد بن فريد المزيدي، دار الوطن – الرياض، ط1: 1997م.

مسند أبي داود الطيالسي، أبو داود سليمان بن داود الطيالسي (ت204هـ)، تحقيق: محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر - مصر، ط1: 1419 هـ - 1999 م

المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ρ، = صحيح مسلم, مسلم بن الحجاج أبو الحسن النيسابوري (ت261هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي, بيروت

مشارع الأشواق إلى مصارع العشاق ومثير الغرام إلى دار السلام, أحمد بن إبراهيم الدمياطي المشهور بابن النحاس (ت814هـ), تحقيق: إدريس محمد علي, دار البشائر الإسلامية, بيروت, 1410هـ

مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، أحمد بن أبي بكر البوصيري الكناني (ت840هـ)، تحقيق: محمد المنتقى الكشناوي، دار العربية – بيروت، ط2: 1403 هـ

مصنف عبد الرزاق، لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، الثانية 1403هـ.

المصنف, أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي الكوفي ت235 هـ, تحقيق : محمد عوامة, دار القبلة, جدة.

المعجم الكبير، سليمان بن أحمد الطبراني، (ت360هـ)، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، ط2، 1404هـ.

المعرفة والتاريخ، يعقوب بن سفيان الفارسي الفسوي، أبو يوسف (ت277هـ)، تحقيق: أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2: 1401 هـ.

موسوعة الإمام الداودي, عبد العزيز دخان, دار المعرفة الدولية, الجزائر, ط1, 1434هـ

موسوعة القبائل العربية, حوث ميدانية وتاريخية, محمد سليمان الطيب, دار الفكر العربي, ط3, 1431هـ

نفحات النسرين والريحان فيمن كان بطرابلس من الأعيان, أحمد بن الحسين بن النائب الأنصاري, تحقيق: محمد زينهم, دار الفرجاني, ليبيا, 1415هـ